# دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني

**د. جيلالي بوشرف**
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم
**أ. فوزية بوخبزة (ماستر)**
المركز الجامعي - غليزان

**الملخص:**

يحظى مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف العديد من الدول، بما فيها الدول المتقدمة على غرار الدول النامية نتيجة اهميتها الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة الفعالة في زيادة الأداء في الانتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات، وبالنظر إلى ما تملكه من فعالية وسرعة التأقلم مع متغيرات المحيط الخارجي.

استنادا إلى ما سبق ارتأينا البحث في هذا المجال قصد تبيان وتفسير بعض المسائل الأساسية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص في الجزائر .

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التشغيل، الاصلاحات الاقتصادية، التمويل

**Résumé :**

Une attention particulière est accordée au domaine relatif aux petites et moyennes entreprises de la par de nombreux pays, notamment, les pays développés, de même que les pays en voie de développement. Et ce eu égard à son importance économique et social, sa contribution efficace dans l'augmentation de la productivité, la capacité en matière de concurrence de ces entreprises et en considération de la performance et de la célérité d'adaptation de ces entreprises par rapport aux variables de l'environnement extérieur.

De ce qui précède, Nous avons voulu réaliser cette recherche dans ce domaine pour montrer et expliquer quelques questions essentielles ayant trait aux petites et moyennes entreprises en Algérie.

**مقدمة :**

إن الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على المؤسسات الصغيرةو المتوسطة، والتركيز على دورها في إحداث النمو وتحقيق التنمية، وبالنظر إلى ما تملكه من فعالية وسرعة التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي عكس النظرة السابقة التي تعتبر الصناعات والمؤسسات العملاقة والضخمة بوابة لإحداث تنمية اقتصادية شاملة.

فقد أصبح أمرا حتميا اليوم في العالم المتقدم والأقل تقدما الاهتمام والتركيز الكبيرين على سياسة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا لدورها الهام في تنمية الاقتصاد بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، على غرار ما تتمتع به من مزايا وخصائص اقتصادية واجتماعية تمكنها من المساهمة الكبيرة في التقليل من البطالة، وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد شريطة توفر المناخ الملائم للنمو في ظل التوجهات الدولية لعولمة الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الانفتاح بين الأسواق وإطلاق حرية المنافسة.

من هذا المنطلق فان هذا البحث يهدف إلى محاولة إبراز دور وأهمية هذه المؤسسات ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تبحث في عمق التحديات التي تواجه تنميتها وتطويرها في الجزائر وخاصة إشكالية تمويلهاو أهم الآثار المترتبة عنها.

وقصد النهوض بالتنمية الشاملة، وتجسيد قواعد اقتصاد السوق للرفع من القدرات التنافسية وزيادة تحسين مستوى الأداء، كان لزاما على الجزائر السعي وراء إحداث تغييرات جزئية في القطاع المؤسساتي، من خلال انتهاج استراتيجية مناسبة، وإعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة اقتناعا منها بالدور الفعال الذي يمتاز به هذا النوع من المؤسسات في تحقيق التنمية الشاملة، الأمر الذي يقودنا الى طرح الإشكالية التالية:

**ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية باعتبارها المحور الرئيسي لاقتصاد الدولة ؟**

وهذه الإشكالية تمكننا من التطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟؛

- فيما تكمن طرق تمويل إنشاء مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟؛
- ما مدى تأثير هذه المؤسسات على الاقتصاد ؟؛

**الفرضيات:**

- تمتلك هذه المؤسسات امكانية التأقلم مع البيئة الاقتصادية الجديدة؛
- تكوين هذه المؤسسات لا يتطلب أموال معتبرة؛
- هذه المؤسسات تساهم في التقليل من البطالة وفي رفع نسبة النمو الاقتصادي للدولة.

ولتحقيق الغرض المرجو من البحث قسمنا هذه الورقة البحثية لثلاثة محاور أساسية ممثلة في:

- مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثارها على الاقتصاد.

## المحور الأول : مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم جزء في النسيج الصناعي الجزائري خاصة بعد أن أوليت لها أهمية بالغة في المخطط الخماسي (2010 -2014 )[1]، إضافة إلى أن التاريخ الاقتصادي لهذا النوع من المؤسسات يقر بقدراتها العالية على التأقلم مع مختلف المستجدات[2]، كونها لا تحتاج إلى أموال كبيرة

[1] بوخبزة فوزية، بوشرف جيلالي، مداخلة بعنوان: استراتيجية إعادة إنعاش النسيج الصناعي في الجزائر، ملتقى وطني حول: الاستراتيجية الصناعية الجديدة، ، يومي 23-24 أفريل 2012 ، جامعة مستغانم.

[2] روابح عبد الباقي، مداخلة بعنوان تشجيع الإبدا ع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة يومي 18 و19 ماي 2011، جامعة سعد دحلب البليدة .

لأن عملية قيامها تكون أبسط بكثير من قيام المؤسسات الكبرى وبالتالي كلما تعددت كلما كانت أكثر فاعلية في حل بعض مشاكل الاقتصاد الوطني.[3]

إن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتطورها لأداء الدور المنوط بها ضمن المحيط الاقتصادي يكون من خلال إنشاء الثروات وتوفير مناصب العمل، بما يحقق التنمية النوعية التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني[4].

## 1. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

أظهرت الدراسات أن هناك ما يجاوز الخمسين من التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معظم الدول لا تملك تعريفا رسميا لهذا النوع من المؤسسات، فالتعريف يكون إما معتمدا بنص قانوني مثل الجزائر. أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية، ومن التعاريف ما هو متفق عليه من طرف منظمات دولية، كما يلي:[5]

- تعريف الاتحاد الأوروبي: يعرف الاتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها "مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل على الأكثر 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو أو مجموع ميزانيتها 47 مليون يورو ".[6]

---

[3] ظاهر القشي، آثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني 2010، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

[4] مداخلة السيد الطيب لوح، وزير العمل والضمان الاجتماعي، بمناسبة عقد الجمعية العامة للمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. 28 جانفي 2006.

[5] غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييميه لبرنامج ميدا"، مذكرة ماجستير، 2007، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

[6]- Directive N° 124, du 24/05/2003, concernant la définition des très petites et moyennes entreprises, Article 2 « annexe », p39
www.europa.eu.int/comm/enterprise/enterprise_policy/sme_definition/presentation.pdf .

- تعريف البنك الدولي: يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي:[7]

❖ المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من عشرة موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي؛

❖ المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى ثلاثة ملايين دولار أمريكي؛

❖ المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

- تعريف لجنة الأمم المتحدة: تعرف المؤسسات الصغيرةو المتوسطة:[8]

❖ **في الدول النامية:**

من 15-19عامل تعتبر مؤسسة صغيرة؛

من 20-90 عامل مؤسسة متوسطة؛

أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة.

❖ **بالنسبة للدول الصناعية:**

من 05-99 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة؛

من 100-499 عامل تعتبر مؤسسة متوسطة؛

أكثر من 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة.

---

[7] سليمان ناصر، عواطف محسن، مداخلة بعنوان : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي غرداية.

[8] غدير احمد سليمة، مذكرة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق.

- تعريف المشرع الجزائري: أخذ المشرع الجزائري بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها "تلك التي تشغّل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار، أما المؤسسات المتوسطة فعرفّها على أنها "تلك التي توظف 50 إلى 250 عامل ويكون رقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري، أو تكون إجمالي حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار جزائري".[9]

إلا أن الشيء الملاحظ من هذا التعريف للمشرع الجزائري هو إهماله لجانب مهم تمثل في العمالة تبعا لحجم المؤسسة واستخداماتها التكنولوجيا والمعرفية، واهتمامها فقط بحجم العمالة المطلوب استخدامها،[10]حيث يتلخص في القانون رقم 01-18 الصادر في 12ديسمبر2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرةو المتوسطة.[11]

ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرةو المتوسطة في الجدول التالي:

[9] وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر 2001.

[10] تيقاوي العربي، مداخلة بعنوان واقع بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج المؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة العقيد أحمد دراية بأدرار.

[11] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك لطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 37 .

**جدول رقم 1 :** تصنيف المؤسسات الصغيرةو المتوسطة حسب المشرع الجزائري

| الصنف | عدد الأجراء | رقم الأعمال | مجموع الميزانية السنوي |
|---|---|---|---|
| **مؤسسات مصغرة** | 9-1 | أقل من 20 مليون دج | أقل من 10 مليون دج |
| **مؤسسات صغيرة** | 49-10 | أقل من 200 مليون دج | أقل من 100 مليون دج |
| **مؤسسات متوسطة** | 250-50 | من 200مليون دج إلى 2 مليار دج | من100 مليون دج إلى 500 مليون دج |

**المصدر:** القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرةو المتوسطة، سنة 2001.

كما أن اهتمام الفكر الاقتصادي خلال فترة طويلة كان مرتكزا على المؤسسات الكبرى، باعتبارها قاطرة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتج عنه غياب تعريف دقيق لها، فالجزائر وعلى غرار بقية الدول لم تدرج تعريف دقيق في كتاباتها الاقتصادية لهذه المؤسسات .[12]

## 2. خصائص المؤسسات الصغيرةو المتوسطة:

تتصف هذه المؤسسات بمجموعة من الخصائص التي تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية لمختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، منها:

- استخدام تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية، ولهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة؛[13]
- روح المبادرة و الابتكار بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية، التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها ؛

[12] سهام شيهاني، طارق حمول، مداخلة بعنوان: تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في التقليل من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 16، 15 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.

[13] زغيب شهرزاد، عيساوي ليلى، مداخلة بعنوان المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، يومي 8- 9 أفريل 2002، جامعة عمار ثليجي الأغواط.

- قدرة تأقلمها مع المحيط الخارجي وامتداد نشاطها إلى المناطق النائية اضافة الى قلة الانتشار الجغرافي؛[14]
- الانخفاض النسبي للتكاليف الرأسمالية في مرحلة الإنشاء، وقلة التدرج السلطوي؛
- مرونة التفاعل مع المناخ الاستثماري.

## 3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتفق البحوث والدراسات العلمية والتجارب الميدانية في مختلف البلدان على أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول من خلال مساهماتها في إنشاء مناصب عمل، وتنويع النسيج الاقتصادي والتكنولوجي عن طريق تنمية الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى تنمية وتنويع الصادرات.

هذا التوجه أدى بالعديد من الدول في السنوات الأخيرة إلى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال اعتماد مختلف البرامج وضبط مجموعة من الإجراءات والقوانين الكفيلة بالتطوير والترقية، هذا إضافة إلى:

- المساهمة في تشغيل الشباب بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة مناصب العمل بالمؤسسات الكبرى؛[15]
- ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأشخاص؛
- الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية مما يساهم في التقليل من الاستيراد؛[16]

---

[14] عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي، مداخلة بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري - حالة الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي17 و 18 أفريل 200، جامعة عمار ثليجي -الأغواط.

[15] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية، 2005، ص 33.

[16] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 53.

- ارتفاع معدلات المردودية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية ؛
- العمل على توفير سلعو خدمات للاستهلاك النهائي؛
- سهولة توزيع منتجات هذه المؤسسات يقلل من تكاليف التخزين، مما يؤدي إلى تسويق السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة.[17]

وتضم الجزائر حوالي 700 ألف مؤسسة صغيرة ومتو سطة، تشغل أكثر من سبعة ملايين شخص حسب الإحصائيات الأخيرة لسنة 2012، و ما يقارب 95% من هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مصنفة في فئة المؤسسات الصغيرة جدا وأغلبها عائلية، وهي متمركزة في الشمال، بنسبة 60 % في المناطق الساحلية و30% في الهضاب العليا .

إن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003 – 2010 ) أدى إلى تحقيق زيادة في القيمة المضافة بنسبة معتبرة قدرت بـ 35%.

## 4. آليات تأهيل القطاع على ضوء الاصلاحات الاقتصادية :[18]

تعتبر آليات التأهيل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها القطاع قصد تحسين موقع المؤسسات في إطار المنافسة، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية، لذلك فإن هدف برنامج التأهيل لا يتعلق بجانب الإدارة والتسيير فقط، إنما يشمل المحيط العام لهذه المؤسسات، ومن بين الآليات المعتمدة في التأهيل نجد:

---

[17] لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتيا، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، ملتقى دولي: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف، 25 -28 ماي 2003، ص120.

[18] بوزيان عثمان، مداخلة بعنوان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف وآليات التأهيل، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية . يومي17 و 18 أفريل 2006 ، المركز الجامعي -سعيدة، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر.

- **ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**حيث تتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بيئة تكون منفتحة على المحيط الخارجي، لا سيما من جانب التنظيم، التسيير، التجهيز و التهيئة ؛
- **تعزيز مؤسسات دعم القطاع:** تسعى الجزائر إلى تعزيز الدعم وهذا على مستوىالقطا ع، باعتبار أن نجا ح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفاعلية هذه المؤسسات؛[19]
- **إقامة نظام معلوماتي فعال خاص بالقطاع :** تعد نظم المعلومات المصدر الحيوي الذي يزود قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمعلومات الحديثة، بحيث تعكس التفاعل الداخلي والخارجي الذي يحدث في بيئة هذه المؤسسات؛
- **تأهيل العنصر البشري :** لا يمكن الحديث عن تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة دون تأهيل العنصر البشري فيها، وهو ما يسمح للمؤسسات بالتحكم أكثر في التكنولوجيات الحديثة، والاستجابة للتغيير وإدارته، في ظل المنافسة و تحرير التجارة الخارجية.

سعيا وراء تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتحسين قدراتها التنافسية وتمكينها من مواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة، وفي ظل هيمنة التجمعات الاقتصادية الكبرى في مختلف الأسواق العالمية، أعدت الوزارة الوصية برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013 ويهدف هذا البرنامج إلى: [20]

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات حسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطو ر جهوي للقطاع؛

---

[19] غدير احمد سليمة، مذكرة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق.

[20] الوكالة الوطنية للعقار الصناعي- الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17و18 أفريل 2006 ، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر.

- تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات تهدف إلى تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسة ومحيطها القريب؛
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى المتعلق بالجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير، والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الأيزو) ومخططات التسويق؛
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

وبذلك أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتتكفل بمتابعة تنفيذ برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا احتضان بنك للمعطيات الاقتصادية، بالإضافة إلى إعداد دراسات اقتصادية ومتابعة وتنسيق نشاطات مراكز التسهيل ومشاتل (حاضنات) المؤسسات .

ينتظر من هذا البرنامج تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة على المستوى المحلي و الجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات تنافسية وفعالية في سوق مفتوحة، وإنشاء قيم مضافة جديدة ومناصب شغل أكثر.

## المحور الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها

تعتبر مشكلة التمويل من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مرحلة الإنشاء، فكثيرا ما تعتمد هذه المؤسسات على الأموال الخاصة للمؤسسين أو القروض العائلية نظرا لصعوبة توفر ضمانات القروض المصرفية لأسباب متعددة[21]، بناء على التجارب والتحاليل والدراسات حول الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، فقد حظيت هذه

[21] حسين رحيم، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تشخيص ومقترحات، نحو نظام اقتصادي دولي عادل، التناقضات الكامنة في العولمة والبديل العادل، 25-28 مايو 2003، جامعة الأغواط.

الأخيرة بالاهتمام الكبير من خلال تبني برامج تطويرية لتأهيلها في ظل التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

## 1.إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تبنت الجزائر عدة برامج تنموية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق متطلبات العصر استنادا إلى مستويات عديدة أهمها: التأهيل، نظام المعلومات، القدرة على المنافسة، التمويل...إلخ، حيث يعود الضعف في إمكانيات التمويل المصرفي طويل الأجل الذي يعاني منه القطاع[22] إلى عدة أسباب أهمها:

- عدم تأقلم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الميكانيزمات المالية الحديثة ؛
- قلة أو انعدام الضمانات الخاصة بهذا النوع من المؤسسات؛
- صعوبة الإجراءات الإدارية الخاصة بالإنشاء وطول مدّتها.[23]

إضافة إلى بعض مشاكل الحصول على التمويل والمتمثلة في:[24]

- شروط الحصول علىالقروض من طرف المؤسسات البنكية لتغطية حاجات الاستثمار؛
- مركزية منح القرض البنكي؛
- غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار.

[22] M. OuBocardSalle (2002), « La source de financement des investissements de la PME : Une étude empirique sur données sénégalaises », In Revue Afrique et développement, Vol. XXVII, Nos. 1&2, p84-115.

[23] قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، مداخلة بعنوان: محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 و22 نوفمبر 2006

[24] بلال أحمية، مداخلة بعنوان : دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأوروعربية، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي17 و 18 أفريل 2006 بجامعة جيجل.

رغم أهمية البنوك التجارية في الجزائر بالنسبة للمشاريع الاقتصادية المختلفة إلا أن معظم مشاريع الخواص سواء في التأسيس أو خلال الاستغلال تجد صعوبة كبيرة لدخول أسواق الائتمان، إضافة إلى القدرة غير المتكافئة مع المؤسسات الكبرى العمومية مما جعل الكثير منها تعتمد أساسا على الموارد الذاتية والقروض العائلية، أو مصادر أخرى غير رسمية. وفي هذا الإطار نجد الكثير من الدراسات والأبحاث الميدانية، من خلال دراسة عينة من المؤسسات التي تؤكد أن أهم مصادر التمويل المستخدمة في الوحدات الصغيرة والصغيرة جدا تقتصر عموما على: التمويل العائلي، الأصدقاء، تمويل الموردين والعملاء.

## 2. تطوير ميكانيزمات التمويل: [25]

استنادا للأهمية البالغة التي يكتسيها الجانب التمويلي بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجب ترقية ميكانيزمات هذا الأخير عن طريق إعداد سياسات تمويلية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات هذه المؤسسات وخصائصها، بطرق وأساليب فعالة، وبغية بلوغ هذه الأهداف لابد من تأقلم النظام المصرفي مع الظروف السائدة، وتجارب الدول المتطورة في هذا المجال، عن طريق:

- إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرةو المتوسطة؛
- فتح فروع خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك العمومية؛
- العمل على تطوير النظام المصرفي الجزائري وفق المقاييس المتفق عليها دوليا؛
- تحفيز المؤسسات المالية الخاصةوحثّ ها على تمويل هذا النوع من المؤسسات؛
- انفتاح السوق المالية أمام المؤسسات الصغيرةو المتوسطة؛
- العمل بمبادئ ومعايير الحوكمة الجيدة في المصارف .

في ظل افتقار الجزائر للموارد المالية الضخمة لإقامة صناعات كبيرة نظرا لهشاشة السوق المالية بها، فانه من الواجب العمل على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدراتها التنافسية في ظل اقتصاد

[25] قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، مرجع سابق.

السوق اعتبارا للدور الهام الذي يمكن أن تؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، من خلال تبني استراتيجيات فعالة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي خاصة فيما يتعلق بطرق التمويل، مع الأخذ بعين الاعتبار المشاكل والصعوبات التي تواجهها لتمويل نشاطاتها الإنتاجية، ناهيك عن قلة طرق التمويل المعتمدة ورؤوس الأموال المخصصة للقطاع، و الذي تزداد أهميته مع اتجاه الجزائر للالتزام باتفاقيات دولية لتحرير التجارة، من أجل ترقيتها ورفع قدراتها التنافسية التي ستسمح لها في الأجل القصير والمتوسط بتعظيم مكاسبها، وتعزيز مكانتها التنافسية في ظل توسع اتفاقيات الشراكة الأوروبية الجزائرية .

## 3. طرق التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر التمويل بالمشاركة من بين الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها في إطار نظام المشاركة الذي يساهم في تفعيل مصادر التمويل للمؤسسات الاقتصادية،[26] خاصة المشاريع الناشئة لما له من آثار إيجابية على عمليات الإنتاج، إضافة إلى كونه بديلا للتمويل البنكي الذي لا يتلاءم غالبا مع وضعية هذا النوع من المؤسسات في بداية نشاطاتها. من خلال اهتمام الجزائر بهذا القطاع بالنظر لوضعيتها الاقتصادية الحالية، وتطور اتفاقياتها مع الاتحاد الأوروبي، يمكن الاعتماد على هذه الأساليب التي تساهم في تنويع مصادر التمويل والتخفيض من تكاليفهنظرا لانعدام نظام الفوائد فيها، حيث يعتبر نظام المشاركة: " بديل تمويلي لنظام الفوائد والذي يعتمد على توظيف الموارد المالية بين الأطراف المشاركة بشكل متوازن ضمن النشاط الاستثماري، من أجل تخفيض تكاليف التمويل للمؤسسة، وتحصيل الأرباح لاحقا من طرف المساهمين" [27]، ويشتمل هذا النظام علىعدّ ة أساليب يمكن أن نشير إلى أهمها فيما يلي:

- **تمويل الاستثمارات عن طريق المشاركة:** ويتم من خلال هذه الاستراتيجية الاشتراك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث يساهم كل طرف بنسبة معينة

[26] أ. بلال أحمية، مرجع سابق.

[27] عبد الرحمان يسري أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، سنة 1995، ص80 .

في رأس المال،ويتّم تقاسم الأرباح حسب النسب المتفق عليها بعد تحقيقها، وتحمل الخسائر حسب نسب المشاركة، وهو أسلوب يلائم المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة لنقص مواردها المالية، وعجزها عن الدخول في بعض المشاريع الاستثمارية لضخامة التكاليف؛

- **التمويل عن طريق المضاربة:** ويتمثل دور هذا الأسلوب في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كونه يعتمد على المشاركة بين مساهمات أصحاب رؤوس الأموال، الأفراد والمؤسسات المالية والمصرفية مع القدرات الفنية والتنظيمية للمؤسسة في أي مشروع استثماري، حيث تمتلك الأطراف الممولة رؤوس الأموال اللازمة، وعوضا عن منح القروض فهي تشارك الطرف الثاني المتمثل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة هذه الأموال، وفي المقابل يمتلك أصحاب المشروع الخبرة اللازمة في التسيير والإدارة لمشاركتها مع الممولين؛
- **تمويل المؤسسة بواسطة التأجير:** يعتبر أسلوبا تمويليا ملائما لنشاط المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة، لاعتماده على عقود التأجير للمنافع وعوامل الإنتاج بين الممول و صاحب المشروع والتي يستفيد منها هذا الأخير، حيث تنتهي هذه العقود بتملّكها لصاحب المشروع.[28]

## 4. برامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعتبر برامج التأهيل الأداة الفعالة لرفع مستوى القطاع ككل، لهذا تبنت الجزائر جملة من برامج التأهيل، أهمها برنامج "ميدا" لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، و باعتبار أن مسألة التمويل تمثل جوهر تنمية هذا النوع من المؤسسات، فقد اعتمدت مجموعة من التقنيات في مجال منح الائتمان المصرفي أهمها:

- القروض المستندية كتقنية لتمويل التجارة الخارجية في عمليات التصدير والاستيراد؛
- السماح بمنح قروض الاستغلال (قصيرة الأجل) بالسحب على المكشوف؛

[28] قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، مرجع سابق.

- قروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات.

نص الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمارات في المادتين 10-11 على أن الاستثمارات تنجز في المناطق التي هي بحاجة إلى تنمية، وكذا الاستثمارات الهامة بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة فإنها تستفيد من المزايا التالية:[29]

- الإعفاء مع دفع حقوق نقل الملكية؛
- تكفل الدولة بصفة كلية أو جزئية بمصاريف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمارات بعد تقييمها من طرف الوكالة.

تهدف هذه الإجراءات إلى إحداث مرونة وتسهيل التعامل بين البنوك والمؤسسات، إضافة إلى إمكانية منافسة الأسواق الخارجية، وللإشارة فإن دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي وانفتاح السوق الجزائرية على المنافسة الدولية يعتبر محفزا لإنشاء الصندوق الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2006، هذا وقد عرفت مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عدة تعديلات بسبب صدور القانون التوجيهي لترقيتها بتاريخ 2001/12/12والذي حدّ د خلاله الإطار القانوني والتنظيمي لنشاطها وكذا ميكانيزمات ترقيتها ودعمها، إذ أن الهدف الرئيسي من وضع هذا القانون هو زيادة تحسين محيط الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة[30].

دفعت المشاكل التي تعاني منها منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي مقدمتها إشكالية التمويل بالوزارة الوصية إلى اعتماد ميكانيزمات تمويل تتلاءم مع خصوصية هذا النوع من المؤسسات، ومع بداية سنة 2004 تم الإعلان عن إنشاء مؤسستين ماليتين للمساهمة في تسهيل الحصول على القروض

[29] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار .

[30] القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

البنكية تمثلت في صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 30 مليار دج، وصندوق رأسمال المخاطر برأسمال قدره 3.5 مليار دج.

إن توقيع اتفاقية الشراكة الأورو –متوسطية مع الاتحاد الأوروبي، وانضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، تعد من أهم الأسباب المباشرة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وهذا ما يجعل التمويل الخارجي يعد من أهم مصادر تمويل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[31]

ومن ضمن هذه المصادر نجد على وجه الخصوص:

❖ **الهيئات والمؤسسات المالية الدولية والعالمية:** من بينها:

- البنك العالمي: وذلك من خلال برنامج " شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات" والذي تسيره المؤسسة المالية العالمية، خصص له مبلغ مالي يقدر ب 20 مليار دولار لمدة 5 سنوات؛
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:[32] هدفها الرئيسي مساعدة الدول النامية أو الدول المتبناة نظام اقتصاد السوق في إيجاد شراكات صناعية مع مؤسسات متطورة، أو في الحصول على تمويل خارجي أو وضع وتنفيذ برامج صناعية، وقد تم الاتفاق سنة 2003على مساعدة فنّية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية .

❖ **اتفاقيات التعاون الثنائي بين الدول :**

يعتبر التعاون الثنائي بين الجزائر وبعض البلدان التي تكتسب خبرة كبيرة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، تركيا، كندا وألمانيا من المصادر الخارجية لتمويل عمليات برامج التأهيل، وفي هذا الإطار يمكن أن نذكر برنامج التعاون الجزائري الألماني في مجال التكوين

[31] عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، – دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة يومي 21 /22 نوفمبر2006، عنوان المداخلة: "تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، جامعة محمد خيضر بسكرة.

[32] www.unido.org/doc/2012

والاستشارةحيث انتقل البرنامج إلى مرحلته الثالثة،[33] بعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء في هذا الميدان وقام بتقديم التكوين والاستشارة الموفرة للمؤسسات والجمعيات المهنية إضافة إلى توسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن.

قامت الجزائر -في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- بتوقيع اتفاقيات بينها وبين دول أخرى متقدمة في إطار التعاون الدولي، نذكر في هذا المجال:[34]

- **التعاون الجزائري الألماني:** تضمن هذا التعاون:
  - مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية قدرت ب3 ملايين أورو، ويستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصصا و250 عونا مرشدا ؛
  - مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي يقدر بـ 2.3 مليون أورو، هدفه ترقية الحركة الجمعوية للمؤسسات.
- **التعاون الجزائري الكندي:** تم الاتفاق على تعاون كندي جزائري يتمثل في تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي بتكلفة إجمالية تقدر بـ 7.4 مليون دولار لمدة سنتين؛
- **التعاون الجزائري الإيطالي:** تم التوقيع عليه في أفريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليين، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بدعم من إيطاليا؛
- **التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:**[35] تم الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة ؛

---

[33] http://www.pmeart-dz.org/ar/discours.php2012.

[34] قريشي يوسف، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 73.

- **التعاون الجزائري النمساوي:** تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك المركزي النمساوي في إطار الاستفادة من قرض بقيمة 30 مليون أورو، بعد مفاوضات دامت سنة.[36]

## 5. برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

جاء هذا البرنامج ضمن إطار الفصل الثاني للتعاون الثنائي لبرنامج ميدا الثانية، ومعد خصيصا لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وقد أخذ اسم : أورو -تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

يتضمن هذا البرنامج هدف إجمالي وأهداف خاصة:[37]

- الهدف الإجمالي: يتمثل في تأهيل وتحسين تنافسية القطاع الخاص المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للمساهمة بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر؛
- الأهداف الخاصة : تتمثل أساسا في تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، للسماح لها بالتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق.

## 6. برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

يعد برنامج ميدا الذيدشّن سنة 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطية وأنشطتها، ومنح مساعدات ميدا الثنائية لـ: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن،

---

[35] بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية . يومي17 و 18 أفريل 2006 ، اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول.

[36] حسب تصريحات مدير العلاقات الخارجية للبنك الجزائري.

[37] Dispositions techniques et administratives, Appui au développement des PME en Algérie, ministère de la PME et de l'Artisanat, commission européenne.

سوريا، لبنان، فلسطين، حيث يستخدم الدعم الذي يقدمه البرنامج لهذه الدول في تحقيق ثلاثة أهداف ممثلة في:[38]

- تعزيز الديمقراطيةو الاستقرار السياسي في منطقة مشتركة للسلم والأمن؛
- إقامة منطقة للرخاء المشترك، ودعم إقامة منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطين ؛
- توثيق العلاقات بين شعوب هذه الدول عن طريق الشراكة الثقافية والاجتماعية والإنسانية.

يعتبر برنامج ميدا الثانية الممتد ما بين (2000 -2006 ) خليفة لبرنامج ميدا الأولى (1995 - 1999 )، حيث تم توفير مبلغ قدره 5.35 مليار أورو في ميدا الثانية مقارنة بـ 3.4 مليار أورو في ظل ميدا الأولى، كما يرافق هذا المنح من الاتحاد الأوروبي فرصة إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي، إضافة إلى أنه تم ضخ حوالي 90% من الموارد المخصصة خلال ميدا الثانية على مستوى التعاون الثنائي، بينما تم تخصيص 10% الأخرى للأنشطة الإقليمية.

تتمثل أولويات توجيه هذه الموارد على المستوى الثنائي في عنصرين هما:

- **دعم التحول الاقتصادي:** من خلال الاستعداد لتنفيذ تجارة حرة عن طريق زيادة القدرة التنافسية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، تهدف أساسا إلى ترقية القطاع الخاص؛
- **تقوية التوازن الاقتصاديو الاجتماعي:** بهدف تخفيف تكلفة التحول الاقتصادي على المدى القصير أخذا بعين الاعتبار الإجراءات الملائمة في مجال السياسة الاجتماعية، حيث أن النسبة بين الالتزامات والمدفوعات المتعلقة بالجزائر تمثل 32% أي ما قيمته 232.8 مليون أورو التزامات، مقابل 74.7 مليون أورو مدفوعات من خلال التعاون الثنائي لميدا الثانية كما بلغت نسبة استهلاك الاعتماد المالي في إطار البرنامجين حوالي 42% فقط، استفادت الجزائر من غلاف مالي في إطار برنامج ميداالأولى قدّر بـ 164 مليون أورو، وحوالي338 مليون أورو

[38] غدير احمد سليمة، مذكرة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق.

في إطار برنامج ميدا الثانية، غير أن نسبة استهلاكها تعتبر جد متواضعة، فقد بلغت النسبة الإجمالية لاستهلاك الموارد المالية لميدا الثانية 83%، فيما بلغ استهلاك الجزائر حوالي 40% أي أقل من النصف من المستوى العام .

بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها القطاع تؤتي ثمارها خاصة ما تعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف وليس على ذلك أدّ ل من برامج ميدا المندرج في إطار التعاون الأورو -متوسطي، خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له وانطلاقا من هدفه المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها، فقد تم تحقيق إلى غاية جوان 2004حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر وكذا إنجاز جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو سيحسن ظروف حصول المؤسسات على القروض.

## 7. سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

تسعى أغلب البنوك الجزائرية لتطوير أسلوب التسيير المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل نظام مصرفي تقليدي مقارنة بالدول المتقدمة، وحسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإن الضمانات القانونية التي تطلبها البنوك الجزائرية لا تعتبر كعناصر يمكن استخدامها في حالات عدم الدفع نظرا لصعوبة تطبيق الرهن والعمل به، مع غياب سوق عقارية ناشطة،[39] إضافة إلى أن هناك:

- عدم الاهتمام بالقطاع ككل حسب المستوى المطلوب؛
- الغياب الكبير لعدة أنواع من الأسواق المالية التي تسمح بالمفاضلة بين بدائل التمويل؛
- انعدام وجود المؤسسات المالية والبنوك المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر كامل التراب الوطني؛

[39] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائري"، جوان 2002، ص75.

- عدم وضع صيغ مفصلة ومنظمة للتمويل وفق احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- اعتماد قرار منح القروض البنكية على معيار الضمانات القانونية وإهمال معايير أخرى موضوعية تتعلق بنشاط وفعالية المؤسسة موضوع الإقراض كأهمية التدفقات المالية المستقبلية، واستراتيجية آليات العرض و الطلب في المحيط الخارجي للمؤسسة؛
- نقص تقنيات الحد من مخاطر منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- اعتماد البنوك الجزائرية على الأساليب والأدوات الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان ؛
- عدم تحديد سياسة مالية ديناميكية مفصّلة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- انعدام وجود بنوك المعلومات التي تسمح للمؤسسات المالية والبنوك بالمعالجة السريعة لملفات القروض المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[40]

يسمح نظام المعلومات المتطور بتحليل أفضل لمخاطر المؤسسات ومنه إمكانية تغطية المخاطر المالية[41]،فقد يتحمل المستثمر أعباء كثيرة في مرحلة إنشاء المؤسسة سببها تعقد أنظمة التسيير، ضعف مرونة المحيط،نقص المعلومات، كما أن تنفيذ الإجراءات يستغرق وقتا طويلا من الزمن إضافة إلى كثرة الوثائق المطلوبة وإجراءات التوثيق على عكس الوضع في بريطانيا مثلا حيث نجدها أيسر في الإنشاء، من خلال السماح بإنشاء مؤسسات مسبقا تكون جاهزة للتشغيل فورا بعد تقديم المقاول لوثائقه، وبالمقابل تقدم له التوجيهات اللازمة لإنجاح المشروع، أما في فرنسا فقد قامت السلطات العمومية منذ أواخر السبعينيات بالعمل على تحسين محيط المؤسسات تدرجيا قصد تحرير عملية إنشائها وتبعا لذلك، قدمت سنة 1997 عدة تدابير تهدف إلى تبسيط إجراءات الإنشاء، من بينها عملية القيد في السجل التجاري خلال 24 ساعة فقط.[42]

---

[40] كما هو معمول به النظام المصرفي الألماني وفي النظام المصرفي الياباني.

[41] في أوربا أكثر من 80% من المعلومات تتم بطريقة إلكترونية.

[42] قريشي يوسف، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص76.

## المحور الثالث : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثارها على الاقتصاد

### 1. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية مجال التشغيل:

نظرا لاستفحال ظاهرة البطالة ووصول معدلاتها إلى مستويات عالية جدا، إضافة إلى كونها هاجسا اقتصاديا واجتماعيا في مجال التشغيل استوجب الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة نحو التصنيع وهذا ما تم العمل به في اطار المخطط الخماسي 2010-2014 ؛ الذي يسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والعمل على تخفيض نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها، حيث حققت سياسة التشغيل بين سنة 2010 إلى غاية جوان 2012 حوالي 78%من أهدافها، نظرا لاستحداث أكثر من 1.250.000 منصب شغل بالقطاعين الاقتصادي والوظيف العمومي، في حين تم استحداث 1.094.000 منصبا آخرا في اطار أجهزة الادماج المهني .

علاوة عن الاهداف المسطرة ضمن هذا المخطط، فان الشبكة الاجتماعية المستحدثة في اطار التضامن الوطني ساهمت من جهتها بفتح ما يجاوز المليون منصب شغل أي 1 033 535، كما تم في هذا السياق انشاء 279.000 مؤسسة مصغرة من قبل الشباب بين سنة 2010 والسداسي الأول من سنة 2012 في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

من بين أهدف مخطط الحكومة "تشجيع الشراكة" بين القطاعين العام والخاص لمساعدة المؤسسات التابعة لهذا الاخير والتي لم تثبت وجودها بالسوق الاقتصادية، وتهدف هذه الشراكة الى ترقية المؤسسة اقتصاديا وتشجيع المنافسة لتحقيق نمو وثروة اقتصادية، وذلك بتنشيط القطاعات المنشأة لمناصب الشغل مثل الفلاحة والسياحة والبناء والأشغال العمومية والخدمات، كما يعتمد المخطط على تشجيع التشغيل لتحريك آلة النمو الاقتصادي خارج المحروقات، اضافة الى اعادة النظر في الضرائب المفروضة على المؤسسات قصد التحفيز على الاستثمار داخل الوطن بدل الاستيراد الذي يشجع انشاء مناصب شغل بالخارج على سبيل المثال استيراد السيارات.

إن الإجراءات التحفيزية التي أعلن عنها رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي اتخذتها الدولة سنة 2011 سمحت بإنشاء نحو 50.000 مؤسسة مصغرة معظمها من طرف الشباب، ومن جهة أخرى شهدت سنة 2011حل ّ 30.000 مؤسسة صغيرة و متوسطة تعمل في قطاعات منتجة و غير منتجة مثل التصدير والاستيرادتعود الأسباب الرئيسية لحل ّ هذه المؤسسات للعامل البشري و للمحيط، حيث أن رغبة بعض رؤساء المؤسسات الحديثة النشأة في تحقيق أرباح خلال السنة الأولى وعدم قدرتها على مواجهة صعوبات الحياة الاقتصادية و المؤسساتية تؤدي لا محالة إلى زوال هذه الشركات.[43]

إن استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات المصغرة تتوقف خصوصا على محيطها المباشر والذي يتطلب من السلطات العمومية تحسينه من خلال الإجراءات التحفيزية الإضافية بعيدا عن كل بيروقراطية .

يعتبر البرنامج الوطني للتأهيل الذي أعد سنة 2010وطبّ ق منذ يناير 2012 الكفيل بإحداث تغيير إيجابي لوضعية المؤسسات في الجزائر، وخلافا للبرامج السابقة أول برنامج يزو ّ د بوسائل مالية هامة أي 386 مليار دينار، اضافة الى الإجراءات التي تهيء مجمل جوانب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل التسيير وسلسلة الإنتاج وتكوين المستخدمين وهذا ما جعل نسبة البطالة في الجزائر تبلغ حوالي 9% سنة 2012 وهي تقريبا نفس النسبة التي جاءت في تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة المغرب العربي والشرق الاوسط اي 7.9 % .[44]

إن التنسيق بين البرنامج الوطني للتأهيل وبرنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجزائر والاتحاد الأوروبي)، قد يسمح بشمل عدد كبير من المؤسسات الوطنية الخاصة والعمومية، حيث يتضمن برنامج عمل المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2012 انطلاق دراسة معمقة حول

[43] المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

[44] تقرير صندوق النقد الدولي .

المناولة في الجزائر والمساهمة في إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ينبغي أن يكون مستقلا وحياديا لضمان متابعة وتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلد وتعيين الإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين وضعيتها ومحيطها.[45]

## 2. أثر هذه المؤسسات على إنعاش الصادرات :

تعتبر تنمية الصادرات قضية معظم الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرا ومتزايدا في ميزان مدفوعاتها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، نظرا لكون التصدير ظل حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة كون الاستثمارات التي كانتمعدّة لإنشاء شركات تجارية كانت مرتبطة بشكل كبير بالسوق العالمية، اضافة الى أنه لم يكن يسمح حينها عمليا الا وجود مؤسسات كبيرة الحجم، لكن الواقع اثبت ان الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير من بينها:

- القدرة على التأقلم والمرونة: حيث أن قدرة هياكل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على التأقلم مع برامج انتاجها لمواجهة احتياجات الأسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في قلة رأسمال المستثمر، ومن ثم القدرة على تلبية احتياجات اسواقها واكتساب اسواق خارجية للتصدير؛
- التخصص: إن التخصص في مجال انتاجي واحد يشكل المعيار الافضل لنجاح وانفتاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاسواق الدولية؛
- التجديد: إن مرونة المؤسسات الصغيرة تتجلّى أساسا في التأقلم مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وواقع المنافسين في السوق.

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التصدير سواء بشكل مباشر او غير مباشر بالنظر الى تجارب بعض الدول في هذا المجال، فدولة سويسرا مثلا تعتمد الى حد كبير على الصناعات الصغيرة لإنتاج المعدات الالكترونية، الساعات، الادوية وغيرها، وقد استطاعت هذه الصناعات غزو بعض

[45] الوزير الأول –الجزائر-.

الاسواق العالمية، اما في هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في مؤسسات صغيرة حوالى 50% من صادراتها، وفي كوريا الجنوبية يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من انتاج المؤسسات الصغيرة 35% من اجمالي صادرات البلاد.[46]

عقدت مجموعة العمل الخاصة بترقية الصادرات خارج المحروقات اربع اجتماعات وخلصت إلى 62 توصية والتي تم الموافقة عليها خلال اجتماع الثلاثية المنعقد بتاريخ 01-10-2011 وسيتم تنفيذها تدريجيا، يتعلق الأمر بتمديد فترة جلب عائدات الصادرات[47] إلى 180 بدل 120 يوم وهو الذي كان من بين المطالب التي ركز عليها المصدرون والرفع من مبلغ العملة الصعبة الذي يتم إدخاله إلى البلاد من 10 إلى 20% لفائدة المصدرين خارج المحروقات بالإضافة إلى تسريع ملفات تعويض المصاريف المتأتية من عمليات التصدير".[48]

في هذا الإطار تشرع السلطات العمومية في عملية إعادة هيكلة الصندوق الخاص لترقية الصادرات وتقليص مدة تعويض المصدرين، ومن بين التوصيات الجديدة أيضا منح المصدرينالجزائر يين امكانية تحويل مبالغ من العملة الصعبة للخارج، لدفع قيمة خدمات التسويق والإشهار للمنتجاتالجزائر ية التي يقوم بها المتعاملون، بالإضافة الى أهمية الاستثمار في تحديث الأسطول البحري والجوي الوطني وهو ما يساهم في ترقية التجارة الخارجية.

إن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل حصولها على التمويل وتشجيع الصادرات تستهدف بشكل خاص المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية وهذا في إطار الجهود الرامية إلى تحسين محيط المؤسسة. في هذا الصدد قررت الحكومة أن ترافق بمساهمتها المؤسسات الصغيرةو المتوسطة التي قامت بإعادة جدولة ديونها البنكية منذ تاريخ صدور قرارات مجلس الوزراء أي ابتداء من الفاتح فيفري 2011 وأن هذه المؤسسات ستستفيد من فترة تأجيل لمدة 3 سنوات حيث ستتكفل خلالها الخزينة العامة بالفوائد

[46] عبد الرزاق خليل، عادل نقموش،دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط.
[47] www.djazairess.com/elmassar/6034
[48] وزير التجارة ، 01 - 10 – 2011 الجزائر.

وكذا مسح الرسوم المصرفية التي لم يتم تحصيلها بنسبة 50%. إضافة إلى ذلك تعهدت الحكومة بتنفيذ التوصيات المتعلقة بإعادة جدولة الديون الجبائية المستحقة على هذه المؤسسات من خلال منح فترة لتأجيل الدفع لسنة أو سنتين حسب الوضعية المالية للمؤسسة المعنية وتمديد فترة تسديد التكاليف الجبائي إلى 3 سنوات بالإضافة إلى إلغاء الغرامات على الوعاء والتحصيل.

يتضمن برنامج عمل وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بلوغ أكثر من مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2015 و مليوني مؤسسة صغيرة و متوسطة سنة 2025.[49]

اعتبر رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن بلوغ هدف مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة في حدود سنة 2025 مقابل 650.000 مؤسسة سنة 2012، يكون شريطة وضع استراتيجية صناعية حقيقيةو الخروج من دوامة الاستيراد الذي يميز الاقتصاد الوطني.[50]

**الخاتمة :**

إن دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحظى باهتمام كبير من طرف العديد من دول العالم، خاصة الدول المتقدمة نتيجة لما حققته هذه المؤسسات من نتائج مرضية في اقتصاديات هذه البلدان، و بنسب معتبرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، عكس ما التمسناه في الواقع الاقتصاد الجزائري، الذي حتى وان كان في تطور إلا أنه لايزال يعتمد على مصدر واحد للدخل و هو النفط كان توجه الجزائر نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذلك وضع البرامج التأهيلية لهذه المؤسسات سواء بوضع مجموعة من الميكانزمات التنظيمية التي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر أو عن طريق برامج التعاون الدولي بهدف وضع مصادر متعددة للدخل وتوفير مناصب الشغل وزيادة معدل النمو، المساهمة الفعالة في رفع الأداء الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

[49] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

[50] www.elhiwarnet.com/.02-11-2012

من خلال دراستنا هذه، نستخلص النتائج التالية:

- بناء على ما تقدم من تحليل معطيات ومقارنات في فضاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مسألة التمويل تعتبر دائما جوهر إشكالية نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- يمكن حصر الصعوبات التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النظام المالي وغياب الفضاءات الوسيطية ؛
- تعتبر الأدوات المالية أدوات اقتراض تم تطويرها من قبل المختصين لكي توفر الجانب التمويلي المهم للمؤسسات المالية الإسلامية فهي ذات مرونة عالية وتناسب معظم أوجه النشاط التجاري والاستثماري بما في ذلك ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يحتوي الاقتصاد الإسلامي على مصدر للأموال، ألا وهو الائتمان الايجاري الذي قد يتمكن من ايجاد حلول إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يبالغ البنك في مقدار وشكل الضمانات التي يطلبها من العميل الذي يتقدم له بطلب التمويل، دون إعطاء خصوصية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إن مسألة تمويل القطاع الخاص، والذي يتمثل عادة في نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتطلب تدخلا من الدولة لإحداث نوع من التوازن والمقاصة ولو جزئيا بين مخاطر التمويل المصرفي للمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و استنادا لما سبق يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- يجب مراعاة خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنك، خاصة فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة إذ يمكن استبدال الضمانات بطرق أخرى تضمن مال البنك؛
- محاولة تبني استراتيجية خاصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك؛
- تشجيع المبادرات في شتى المجالات التي لها علاقة بالاقتصاد الإسلامي وتقديم جميع التسهيلات اللازمة لها خاصة من طرف البنك المركزي ؛

- ضرورة تأقلم سياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد المحاور الكبرى المعنية بتحقيق التنمية المستدامة؛
- الاستفادة من تجارب الدول النامية، بإمكان السلطات العمومية – بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات والهيئات المالية - تحديد استراتيجية و اضحة تتعلق بمستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛

**قائمة المراجع:**

**المراجع باللغة العربية:**

**مؤلفات:**

- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، دار إيتراك لطباعة و النشر و التوزيع، سنة 2008.
- عبد الرحمان يسري أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الاولى، سنة 1995.

**أطروحات:**

- قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

**مذكرات:**

- غدير أحمد سليمة، مذكرة ماجستير بعنوان: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييميه لبرنامج ميدا"،2007، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

**مقالات:**

- ظاهر القشي، آثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مقبول للنشر في العدد الثاني 2010، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية، 2005.
- بوزيان عثمان، متطلبات التكيف و آليات التأهيل، المركز الجامعي -سعيدة، إشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر.
- عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط.

**مداخلات:**

- بوخبزة فوزية، بوشرف جيلالي، مداخلة بعنوان: استراتيجية إعادة إنعاش النسيج الصناعي في الجزائر، ملتقى وطني حول: الاستراتيجية الصناعية الجديدة، يومي 23-24 أفريل 2012، جامعة مستغانم
- روابح عبد الباقي، مداخلة بعنوان: تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة يومي 18و19 ماي 2011، جامعة سعد دحلب البليدة.
- تيقاوي العربي، مداخلة بعنوان:واقع بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج المؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، يومي: 08-09 نوفمبر 2010، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف .

- سهام شيهاني، طارق حمول، مداخلة بعنوان: تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية، ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15،16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.
- سليمان ناصر و عواطف محسن، مداخلة بعنوان : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية، الملتقى الدولي الاول :الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبل،23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي غرداية.
- عيساوي ليلى، زغيب شهرزاد، مداخلة بعنوان المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية يومي 8- 9 أفريل2002، جامعة عمار ثليجي -الاغواط .
- عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نوي، مداخلة بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري-حالة الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي17 و 18 أفريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف.
- لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتيا، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الندوة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية،، 25 -28 ماي 2003، جامعة فرحات عباس- سطيف.
- حسين رحيم، الدورة التدريبية الدولية : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تشخيص ومقترحات، نحو نظام اقتصادي دولي عادل، التناقضات الكامنة في العولمة والبديل العادل، 25-28 ماي 2003، جامعة فرحات عباس -سطيف.
- قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، مداخلة بعنوان: محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،الملتقى الدولي: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات

والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر – بسكرة.

- بلال أحمية، مداخلة بعنوان: دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأوروعربية، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي17و18أفريل2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف .
- سحنون سمير، بونوة شعيب، مداخلة بعنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف.
- عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، مداخلة تحت عنوان: "تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، الملتقى الدولي: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 /22 نوفمبر2006، جامعة محمد خيضر – بسكرة.

**مصادر أخرى:**

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائري، جوان 2002.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

**Ouvrages:**

- Mahmoud OuBocardSalle (2002), « La source de financement des investissements de la PME : Une étude empirique sur données sénégalaises », In Revue Afrique et développement, Vol. XXVII, Nos. 1&2

**Articles et documents :**

- Directive N° 124, du 24/05/2003, concernant la définition des micro, petites et moyennes entreprises, Article 2 « annexe », p 39, fichier téléchargé le 06/07/2004
- Algérie / Euromed - 553 entreprises ont entamé leur mise à niveau : el WATAN, 16/01/2006.
- Dispositions techniques et administratives, Appui au développement des PME en Algérie, ministère de la PME et de l'Artisanat, commission européenne.

**Sites internet :**

- www.unido.org/doc/ 2012
- www.pmeart-dz.org/ar/discours.php-2012
- www.djazairess.com/elmassar/6034 -2012
- www.elhiwarnet.com/.02-11-2012